

القرار ١٥٠٧ (٢٠٠٣)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٤٨٢٢،

المعقودة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته وبياناته السابقة المتصلة بالحالة بين إثيوبيا وإريتريا وما ورد فيها من مقتضيات، بما في ذلك على الأخص القرار ١٤٦٦ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣، والبيان الرئاسي المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/10)،

وإذ يعيد كذلك تأكيد دعمه الراسخ لعملية السلام والتزامه، بما في ذلك عن طريق الدور الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا للاضطلاع بولايتها، بالتنفيذ الكامل والسريع لاتفاق السلام الشامل الذي وقعته حكومتا إثيوبيا وإريتريا (ويشار إليهما أدناه بـ"الطرفين") في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والاتفاق السابق لذلك بشأن وقف الأعمال القتالية، المبرم في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (S/2000/1183 و S/2000/601، على التوالي)، (ويشار إليهما أدناه بـ"اتفاقي الجزائر")، وقرار ترسيم الحدود الذي اتخذته لجنة الحدود في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/423) والذي اعتمده الطرفان بوصفه قرارا نهائيا وملزما وفقا لاتفاقي الجزائر،

وإذ يلاحظ أن عملية السلام قد دخلت الآن مرحلتها الحاسمة المتمثلة في ترسيم الحدود، ويؤكد أهمية كفاءة التنفيذ السريع للقرار المتعلق بالحدود، مع المحافظة على الاستقرار في جميع المناطق التي يشملها ذلك القرار،



وإذ يعرب عن القلق إزاء تأخر عملية ترسيم الحدود، ولا سيما بالنظر إلى التكلفة التشغيلية لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في وقت يتزايد فيه الطلب على عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام،

وإذ يعرب عن القلق إزاء استمرار الأزمة الإنسانية في إثيوبيا وإريتريا والآثار التي قد تكون لذلك على عملية السلام، وإذ يدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم الفوري والسخي للعمليات الإنسانية في إثيوبيا وإريتريا،

وإذ يعيد تأكيد طلبه العاجل إلى الطرفين بأن يسمح لبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا بحرية الحركة التامة وأن يزيلا، فوراً، أي قيود وأي عراقيل تعيق عمل البعثة وموظفيها لدى الاضطلاع بولايتها،

وإذ يعرب عن القلق إزاء ما تفيد به التقارير من تزايد في حوادث التوغل على المستوى المحلي في المنطقة الأمنية المؤقتة، وإذ يدعو الطرفين معا إلى منع هذه الحوادث، ويعرب عن القلق كذلك إزاء تزايد عدد حوادث الألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة، بما فيها الألغام التي زرعت مؤخرا،

وإذ ينوه بالعمل الذي يقوم به مركز البعثة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في مجال إزالة الألغام والتوعية بالمخاطر المتعلقة بالألغام، وإذ يحث الطرفين على مواصلة جهودهما من أجل إزالة الألغام،

وقد نظر في تقرير الأمين العام (S/2003/858)، وإذ يؤيد الملاحظات والتوصيات الواردة فيه تأييدا تاما،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤ بالمستوى المأذون به من حيث عدد القوات والمراقبين العسكريين بموجب قراره ١٣٢٠ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠؛

٢ - يدعو إلى الشروع في ترسيم الحدود حسب الجدول الزمني الذي وضعته لجنة الحدود كما يدعو الطرفين إلى تهئية الظروف اللازمة للشروع في ترسيم الحدود، بما في ذلك تعيين موظفي الاتصال الميدانيين؛

٣ - يحث حكومتي إثيوبيا وإريتريا على تحمل مسؤولياتهما واتخاذ إجراءات محددة أخرى للوفاء بالتزاماتها بمقتضى اتفاقي الجزائر؛

٤ - يدعو كلا من إثيوبيا وإريتريا إلى أن يتعاونوا بالكامل وبسرعة مع لجنة الحدود لتمكينها من إنجاز الولاية التي أناطها بها الطرفان، وهي الإسراع بتعيين الحدود

وترسيمها، وأن ينفذا تماما توجيهات وأوامر اللجنة بشأن ترسيم الحدود، وأن يتخذوا جميع الخطوات الضرورية لتوفير الأمن اللازم في الميدان لموظفي اللجنة ومتعهديها العاملين في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، ويرحب بالضمانات التي قدمها الطرفان في هذا الصدد؛

٥ - يحث الطرفين على التعاون التام والسريع مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا في تنفيذ ولايتها، وكفالة الأمن الشخصي لموظفيها عند العمل في الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، وتيسير عملهم بوسائل منها إنشاء خط جوي مباشر على ارتفاع عال بين أسمرة وأديس أبابا لإلغاء التكلفة الإضافية غير الضرورية التي تتحملها البعثة، ورفع جميع قيود التأشيرات على موظفي البعثة وشركائها؛

٦ - يعيد تأكيد الأهمية الحاسمة للحوار السياسي بين البلدين في إنجاح عملية السلام وتوطيد التقدم المحرز حتى الآن، ويوحي بالمبادرات الرامية إلى تيسير هذا الحوار، ويدعو مجددا الطرفين إلى تطبيع علاقتهما عن طريق الحوار السياسي، بما في ذلك تدابير بناء الثقة؛

٧ - يقرر أن يتابع عن كثب التقدم الذي يحرزه الطرفان في تنفيذ التزاماتهما بموجب اتفاقي الجزائر، بما في ذلك عن طريق لجنة الحدود، وأن يستعرض أي آثار تنعكس على البعثة؛

٨ - يرحب بتبرعات الدول الأعضاء للصندوق الاستئماني لتعيين الحدود وترسيمها ويهيب بالمجتمع الدولي أن يواصل الإسهام فيه على سبيل الاستعجال لتيسير إنجاز عملية ترسيم الحدود وفقا للجدول الزمني الذي وضعته لجنة الحدود؛

٩ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.